

## ست رهائن غربيون ما زالوا محتجزين في الساحل الأفريقي

باريس - بعد إعلان مالي الخميس الإفراج عن الفرنسية صوفي برونان ورهينتين إيطاليتين هما نيكولا تشياتشيو وبير لويجي مكاللي، لا يزال ست رهائن غربيون على الأقل محتجزين لدى المجموعات الجهادية في منطقة الساحل الأفريقي.

وهذا العدد لا يشمل إلا عمليات الخطف التي تم الإعلان عنها من قبل محيط الرهائن أو الحكومات التي تختار أحيانا عدم الإبلاغ عن هذه الهجمات. واختطف برونان البالغة حاليا 75 عاما، في 24 ديسمبر 2016، من قبل مسلحين في غاو (شمال مالي)، حيث كانت تقطن وتدير منظمة إنسانية تُعنى بمساعدة الأطفال.

وبدت في آخر شريط مصور ظهرت فيه في منتصف يونيو 2018، مرهقة وكان وجهها هزيبا، وناشدت فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقال خاطفوها في شريط فيديو آخر في نوفمبر 2018، لم تظهر فيه، إن صحتها تدهورت.

ويأتي إطلاق سراح الرهائن بعد بضعة أيام حافلة بالتوتر مع ظهور تقارير تفيد بأن سلطات مالي أفرجت عن العشرات من الأشخاص المشتبه بانهم من المتشددين خلال عطلة نهاية الأسبوع مما أذكت تكهنات بعملية تبادل أسرى وشبكة. ولم يتضح ما إذا كانت هناك فدية قد دعت.

ويعتبر إطلاق سراح الرهائن نصرا للقيادة المؤقتة في مالي التي تشرف على فترة انتقالية تستمر ثمانية عشر شهرا قبل العودة إلى الحكم المدني، وذلك في أعقاب الإطاحة برئيس البلاد إبراهيم أبو بكر كيتا.

في 2017، نشر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقطع فيديو يظهر ست رهائن هم الأسترالي آرثر كينيث إليوت والفرنسية صوفي برونان والروماني بوليان غيرغوت والمبشرة السويسرية بياتريس ستوكلي والراهبة الكولومبية غلوريا سيسيليا نارفايز أرغوتي

والجنوب أفريقي ستيفن ماكاغون الذي تم إطلاقه في نهاية يوليو 2017. وخطف مسلحون في 4 أبريل 2015 غيرغوت وهو رجل أمن روماني في منجم للمغنيز في شمال بوركينافاسو قرب حدود مالي والنيجر.

وتعتبر الرهائن أمثلة بارزة على الأزمة الأمنية الحادة في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي والناجمة عن تزايد انتشار الجماعات المتشددة الساعية للإطاحة بسلطة الدولة، بالرغم من تدخل الآلاف من القوات الدولية واعتقال العشرات من المشتبه بهم من المتطرفين.

وأكد الرئيس يوسفو خلال زيارته باريس في العام 2018 أن الرجل الذي يعمل في المجال الإنساني ما زال على قيد الحياة.

وتعتبر الرهائن أمثلة بارزة على الأزمة الأمنية الحادة في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي والناجمة عن تزايد انتشار الجماعات المتشددة الساعية للإطاحة بسلطة الدولة، بالرغم من تدخل الآلاف من القوات الدولية واعتقال العشرات من المشتبه بهم من المتطرفين.

## الاتحاد الأفريقي يرفع قرار تعليق عضوية مالي

ويأتي قرار رفع العقوبات بعد يومين من تعيين الحكومة الجديدة للبلاد، السياسي المخضرم مختار عوني، وهو رجل مدني ووزير خارجية أسبق، رئيسا للوزراء.

ودعت الكتلة الإقليمية الحكومة المؤقتة إلى الإفراج عن جميع المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين تم اعتقالهم خلال الانقلاب وهو ما تم فعلا.

### القيادة الانتقالية في مالي باتت تتمتع بشرعية إقليمية بعد تعهدا بالعودة إلى الحكم المدني في غضون 18 شهرا

وأطلق زعماء الانقلاب العسكري في مالي سراح رئيس الوزراء السابق بيوي سيسي ومسؤولين وعسكريين آخرين اعتقلوا في انقلاب 18 أغسطس، وذلك حسبما أفاد بيان صادر عن الكولونيل أسيمي غويتا نائب الرئيس لشؤون الأمن والدفاع.

ورغم تعيين حكومة انتقالية بعد الانقلاب، لا يزال قائده غويتا، موجودا بالحكومة ومسؤولا عن الأمن والدفاع. وقال البيان الذي أصدره نائب الرئيس في ساعة متأخرة من مساء الأربعاء إن الرئيس السابق للجمعية الوطنية موسى تيمبيني وثمانية جنرالات من بين المفرج عنهم، وأضاف "لكن المشمولين (بقرار الإفراج) ما زالوا تحت تصرف السلطات القضائية".

باريس - بعد إعلان مالي الخميس الإفراج عن الفرنسية صوفي برونان ورهينتين إيطاليتين هما نيكولا تشياتشيو وبير لويجي مكاللي، لا يزال ست رهائن غربيون على الأقل محتجزين لدى المجموعات الجهادية في منطقة الساحل الأفريقي.

وهذا العدد لا يشمل إلا عمليات الخطف التي تم الإعلان عنها من قبل محيط الرهائن أو الحكومات التي تختار أحيانا عدم الإبلاغ عن هذه الهجمات. واختطف برونان البالغة حاليا 75 عاما، في 24 ديسمبر 2016، من قبل مسلحين في غاو (شمال مالي)، حيث كانت تقطن وتدير منظمة إنسانية تُعنى بمساعدة الأطفال.

وبدت في آخر شريط مصور ظهرت فيه في منتصف يونيو 2018، مرهقة وكان وجهها هزيبا، وناشدت فيه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. وقال خاطفوها في شريط فيديو آخر في نوفمبر 2018، لم تظهر فيه، إن صحتها تدهورت.

ويأتي إطلاق سراح الرهائن بعد بضعة أيام حافلة بالتوتر مع ظهور تقارير تفيد بأن سلطات مالي أفرجت عن العشرات من الأشخاص المشتبه بانهم من المتشددين خلال عطلة نهاية الأسبوع مما أذكت تكهنات بعملية تبادل أسرى وشبكة. ولم يتضح ما إذا كانت هناك فدية قد دعت.

ويعتبر إطلاق سراح الرهائن نصرا للقيادة المؤقتة في مالي التي تشرف على فترة انتقالية تستمر ثمانية عشر شهرا قبل العودة إلى الحكم المدني، وذلك في أعقاب الإطاحة برئيس البلاد إبراهيم أبو بكر كيتا.

في 2017، نشر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي مقطع فيديو يظهر ست رهائن هم الأسترالي آرثر كينيث إليوت والفرنسية صوفي برونان والروماني بوليان غيرغوت والمبشرة السويسرية بياتريس ستوكلي والراهبة الكولومبية غلوريا سيسيليا نارفايز أرغوتي

والجنوب أفريقي ستيفن ماكاغون الذي تم إطلاقه في نهاية يوليو 2017. وخطف مسلحون في 4 أبريل 2015 غيرغوت وهو رجل أمن روماني في منجم للمغنيز في شمال بوركينافاسو قرب حدود مالي والنيجر.

وتعتبر الرهائن أمثلة بارزة على الأزمة الأمنية الحادة في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي والناجمة عن تزايد انتشار الجماعات المتشددة الساعية للإطاحة بسلطة الدولة، بالرغم من تدخل الآلاف من القوات الدولية واعتقال العشرات من المشتبه بهم من المتطرفين.

وأكد الرئيس يوسفو خلال زيارته باريس في العام 2018 أن الرجل الذي يعمل في المجال الإنساني ما زال على قيد الحياة.

وتعتبر الرهائن أمثلة بارزة على الأزمة الأمنية الحادة في مالي ومنطقة الساحل الأفريقي والناجمة عن تزايد انتشار الجماعات المتشددة الساعية للإطاحة بسلطة الدولة، بالرغم من تدخل الآلاف من القوات الدولية واعتقال العشرات من المشتبه بهم من المتطرفين.

وأكد الرئيس يوسفو خلال زيارته باريس في العام 2018 أن الرجل الذي يعمل في المجال الإنساني ما زال على قيد الحياة.

## الاتحاد الأفريقي يرفع قرار تعليق عضوية مالي

ويأتي قرار رفع العقوبات بعد يومين من تعيين الحكومة الجديدة للبلاد، السياسي المخضرم مختار عوني، وهو رجل مدني ووزير خارجية أسبق، رئيسا للوزراء.

ودعت الكتلة الإقليمية الحكومة المؤقتة إلى الإفراج عن جميع المسؤولين العسكريين والمدنيين الذين تم اعتقالهم خلال الانقلاب وهو ما تم فعلا.

### القيادة الانتقالية في مالي باتت تتمتع بشرعية إقليمية بعد تعهدا بالعودة إلى الحكم المدني في غضون 18 شهرا

وأطلق زعماء الانقلاب العسكري في مالي سراح رئيس الوزراء السابق بيوي سيسي ومسؤولين وعسكريين آخرين اعتقلوا في انقلاب 18 أغسطس، وذلك حسبما أفاد بيان صادر عن الكولونيل أسيمي غويتا نائب الرئيس لشؤون الأمن والدفاع.

ورغم تعيين حكومة انتقالية بعد الانقلاب، لا يزال قائده غويتا، موجودا بالحكومة ومسؤولا عن الأمن والدفاع. وقال البيان الذي أصدره نائب الرئيس في ساعة متأخرة من مساء الأربعاء إن الرئيس السابق للجمعية الوطنية موسى تيمبيني وثمانية جنرالات من بين المفرج عنهم، وأضاف "لكن المشمولين (بقرار الإفراج) ما زالوا تحت تصرف السلطات القضائية".

# تصعيد أنقرة ينذر بفشل اجتماع مينسك حول ناغورني قره باغ

## مساع فرنسية روسية لتهدئة التوتر تصطدم بتحريض تركي



ما نذب الأجيال الجديدة لتثرت صراعات الماضي

وتهدد استئناف المفاوضات بشأن وضعية الإقليم المتنازع عليه. وذكر مصدر في الرئاسة الفرنسية الجمعة إن هناك حاليا "تحركا نحو هدنة" في الصراع، مضيفا أن الوضع "ما زال هشًا للغاية" مستشهدا بكمالات هاتافية بين الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون وزعميي الدولتين مساء الخميس وظهر الجمعة.

وتابع المصدر أن "فرنسا تنسق مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين وتعمل على استئناف المفاوضات في الأيام المقبلة".

وترأس روسيا وفرنسا والولايات المتحدة ما تسمى بمجموعة مينسك في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تقود الجهود الرامية لإيجاد تسوية سلمية للصراع منذ أعوام.

وبدأت المفاوضات بين وزير خارجة أرمينيا وأذربيجان بشأن ناغورني قره باغ حيث تتواصل المعارك، الجمعة في موسكو على ما أظهرت مشاهد بثتها وزارة الخارجية الروسية.

وبعدما تجاهلتا الدعوات للتوصل إلى هدنة، أوفدت كل من باكو ويريفان وزير خارجيتها، إلى موسكو لإجراء مفاوضات سعى إليها الكرملين، ما يشكل أول بصيص أمل لوقف القتال الذي استؤنف في 27 سبتمبر.

والمطلب الرئيسي لرئيس أذربيجان إلهام علييف للموافقة على وقف إطلاق النار هو أن تحدد أرمينيا إطارا زمنيا لانسحاب من ناغورني قره باغ وأراض حولها تابعة لأذربيجان، فيما تستبعد أرمينيا الانسحاب من منطقة تعتبرها موطنًا تاريخيا لسكانها.

وقال علييف تزامنا مع وجود وزير خارجيته في موسكو إنه مستعد للعودة إلى المحادثات بشأن إقليم ناغورني قره باغ، ولكنه ليس مستعدا لتقديم تنازلات إلى أرمينيا ولن تتمكن أي دولة أخرى من التأثير على موقف باكو من الصراع.

وأضاف علييف، في خطاب موجه إلى بلاده بثه التلفزيون، أن المحادثات لا يمكن أن تعقد إذا وصلت أرمينيا الإصرار على أن ناغورني قره باغ جزء من أراضيها. وأشار إلى أن لجوء بلاده إلى القوة غير الحائقة على الأرض وأنه أثبت أن الصراع يمكن حله عسكريا.

وساهم الدعم التركي لباكو منذ بداية الأزمة في تصلب مواقف الرئيس الأذربيجاني وجنوحه للحل العسكري بعد أن كانت في بداية المطاف ميالة إلى الحلول السلمية في إطار المساعي الدولية.

وتندد أنقرة بما تصفه الاحتلال الأرميني لأراض أذرية في ناغورني قره باغ، المنطقة الانفصالية التي يقطنها ويديرها سكان من أصل أرميني وتقع داخل أذربيجان، وقد تعهدت أنقرة بالتضامن الكامل مع أذربيجان ومساندتها عسكريا إن لزم الأمر.

وانتقدت تركيا مرارا جهود مجموعة مينسك للتوصل إلى وقف إطلاق النار في المنطقة قائلة إن المجموعة لم تفعل شيئا على مدى نحو ثلاثين عاما من المحادثات.

ويأتي التصعيد التركي في وقت أعلنت فيه فرنسا عن اقتراب التوصل إلى هدنة لوقف إطلاق النار بين باكو ويريفان،

تصطدم المساعي الفرنسية الروسية لتهدئة التوتر في إقليم ناغورني قره باغ بين أذربيجان وأرمينيا بتحريض تركيا لحليفها باكو بالضغط قداما في خيار الحل العسكري بدل التسوية السلمية، ما يعقد الأزمة ويدفع باتجاه إطالة أمدها. وتجد باكو في الدعم التركي والتكؤ الغربي المدفوع بحسابات جيوسياسية فرصة مواتية لفرض خياراتها في تسوية الأزمة.

أنقرة - قال رئيس البرلمان التركي مصطفى شنطوب الجمعة، إن المشرعين الأتراك قد ينظرون في موضوع إرسال قوات تركية إلى أذربيجان على خلفية النزاع المسلح الذي يشهده إقليم ناغورني قره باغ، في خطوة تتزامن مع انخراط باكو ويريفان في مفاوضات بينهما لتهدئة الأزمة برعاية مجموعة مينسك، ما ينذر بتقويضها.

وأضاف شنطوب "خلال الأيام القليلة الماضية، أظهرت القوات الأذرية أنها قادرة على تحقيق النصر بمفردها، وإبداء العزم والمثابرة في تحرير الأراضي المحتلة. وإرسال قوات تركية إلى باكو لن يكون ضروريا ما لم تتدخل أطراف خارجية في هذا الصراع".

وتبدو تصريحات رئيس البرلمان التركي متسقة مع تصريحات الناطق باسم الرئاسة إبراهيم كالمين الذي توقع الجمعة فشل مساعي مجموعة مينسك (روسيا وفرنسا والولايات المتحدة) ما لم تنه "الاحتلال الأرميني" لناغورني قره باغ.

وتأتي التنبؤات التركية بفشل اجتماع مجموعة مينسك متناقضة مع التفاوض



المعارك في ناغورني قره باغ